

2025/..../بيروت في

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال
الآتي أملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

میراند. مهند مهيل



دولة رئيس مجلس الوزراء
الدكتور نواف سلام المحترم،

الموضوع: تعيين رئيس مجلس إدارة / مدير عام للهيئة العامة للطيران المدني.

في الواقع:

أ. نصت الفقرة خامسًا من الإعلان لملء مركز رئيس مجلس إدارة / مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني على ما يلي:

"خامسًا : الشروط العامة الخاصة لتعيين رئيس مجلس إدارة / مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني؛ يشترط في المرشح لمركز رئيس مجلس إدارة / مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني:

(٢) أن لا يتجاوز الرابعة والستين من العمر".

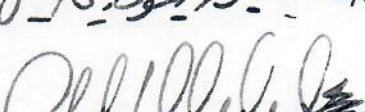
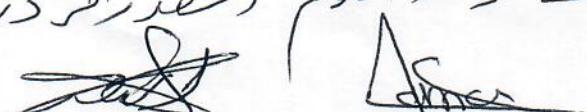
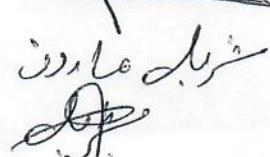
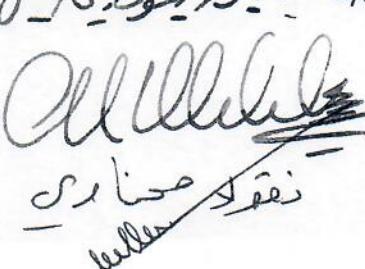
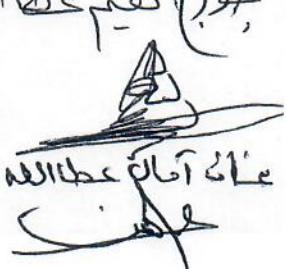
ب. نصت المادة الرابعة من المرسوم رقم ٢٠٠٤/١٢٦٣٣ (نظام العاملين في الهيئة العامة للطيران المدني) على ما يلي :

(٢) أن يكون قد أتم العشرين من العمر ولم يتجاوز الرابعة والستين.

ج. نص قرار مجلس الوزراء رقم ١٢ تاريخ ٢٠٢٥/٧/١٧ على تعيين السيد محمد عبد العزيز رئيساً لمجلس إدارة ومديراً عاماً للهيئة العامة للطيران المدني.

د. يتبيّن أن السيد محمد عبد العزيز يبلغ من العمر ٧٣ سنة بمخالفة واضحة لشروط الترشيح.

هـ. تبيّن أن السيد محمد عبد العزيز يشغل منصب مستشار رئيس مجلس إدارة/مدير عام شركة طيران الشرق الأوسط.

جورج نعيم عطا الله سيداريوهاراي جلس سارسلم التوم راصد راز درنام ابراهيم
33

شريف مارون

نقلاً عن مصادر

علاء الدين عطاء الله


في السؤال:

بعد أن خالفت الحكومة الشروط العامة والخاصة المتعلقة بإعلان الترشيح لملء المركز، كما خالفت المادة الرابعة من المرسوم رقم ١٢٦٣٣ (نظام العاملين في الهيئة العامة للطيران المدني) لجهة شرط السن، ما أدى إلى استثناء فئة من اللبنانيين الذين يتمتعون بالكفاءة والمؤهلات الالزامية للترشح، وحرمانهم بالتالي من فرصة تولي المنصب. بالإضافة إلى ذلك، شركت مخالفات المادة الثامنة، الفقرة الثالثة، من القانون رقم ٢٠٠٢/٤٨١ (إدارة قطاع الطيران المدني)، لناحية وجود مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة مع أي شخص أو جهة تقدم خدمات في مختلف قطاعات الطيران المدني.

من هنا نتوجه إلى الحكومة بالأسئلة التالية:

١- ما هو الدافع وراء مخالفة الأنظمة والنكوت بتعهد رئيس الحكومة امام المجلس النيابي باعتماد آلية شفافة للتعيينات قبل يوم واحد من اقرار هذا التعين في مجلس الوزراء وهل الإصلاح الموعود من الحكومة في بيانها الوزاري يقوم على مخالفتها للقوانين القاضية المرعية الإجراء؟

٢- ما هي الخطوات التي تنوی الحكومة إتخاذها لتصحيح هذه المخالفة؟

جعفر نعيم طالب سفير بي جلس سامي النعمان مدير اضرار عاصي
عاصي العنكوه مهند العنكوه
شريف صارون شريف صارون
نقوله حسام الدين نقوله حسام الدين
مهاتير سليم مهاتير سليم